الأمم المتحدة

A/C.6/57/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
21 May 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد براندلر ..... (هنغاريا)

المحتويات

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61043 (A)
0261043

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين A/57/17 و A/56/315)

١ - **السيد سمارت** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال))، عرض تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين (A/57/17)، وقال إن البند الرئيسي في جدول أعمال اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين كان هو مشروع القانون النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي الذي اعتمد في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢ - ويتزايد الاعتراف بإجراءات التسوية الودية غير التخاصمية للتراعات التجارية بوصفها عنصرا لا غنى عنه لتعزيز التجارة الدولية. وقد قدمت الأونسيترال بالفعل مساهمة كبيرة في وضع هذه الإجراءات باعتماد قواعد التوفيق الخاصة بها في عام ١٩٨٠. وقد بينت الخبرة المكتسبة منذ ذلك الحين فائدة وضع إطار تشريعي ملائم لدعم التوفيق.

٣ - ويمثل اعتماد مشروع القانون النموذجي مساهمة قيمة أخرى من الأونسيترال في إنشاء آليات فعالة لتسوية المنازعات في المعاملات التجارية الدولية. وكان الوقت القصير الذي أنجزت في غضونه المفاوضات وعملية الصياغة بمثابة شهادة على الكفاءة التي تتسم بها أساليب عمل اللجنة.

٤ - وقد سلطت الأضواء في دورة اللجنة على العلاقة بين أعمال الأونسيترال وسعي البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة للمحامين في البلدان النامية، تشكل الأونسيترال مصدرا هاما للإسهام في سعيهم للمشاركة التامة في السوق العالمية، لا بسبب النوعية الرفيعة لأعمال اللجنة فحسب بل أيضا بسبب التزاهة التي تقترن بخاتم الأمم المتحدة والفرصة الممنوحة للبلدان النامية للمشاركة في أعمالها.

٥ - وثمة رغبة محورية للبلدان النامية هي الحصول على نصيب من المنافع التي تؤتيها عولمة الاقتصاد لا من خلال المساعدة الخيرية ولكن من خلال التنمية المستدامة، وذلك على النحو الذي أوضحه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا. وتتطلب التدابير اللازمة لتحقيق هذا الاندماج تعديلات في قوانين البلدان النامية وفي الإطار الشامل لأعمالها التجارية، وتقيد النصوص النابعة من الأونسيترال كمعايير دولية محترمة يمكن الاعتماد عليها في هذا الخصوص.

٦ - إن تحديث قانون الأعمال التجارية ليس كافية في حد ذاته لضمان اقتسام جميع الأمم لمنافع العولمة. فلا يزال الفقر يوجد جنبا إلى جنب مع الغنى، الجوع مع الوفرة، والرفاه مع المرض. ومع ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن ينجز الكثير إذا واجه هذه التحديات بنفس روح الالتزام والتعاون التي ميزت أعمال الأونسيترال التي اضطلعت بها تنفيذا لولايتها.

٧ - والبلدان الأفريقية كغيرها من البلدان النامية متلهفة على زيادة نصيبها من التجارة والاستثمار العالميين وتقوم حاليا باتخاذ خطوات لخلق ''بيئة قانونية مساعدة''. ولتحقيق هذه الغاية تقوم الحكومات الأفريقية في كثير من الأحيان باستئجار خبراء من بلدان ما وراء البحار، نظير نفقات باهظة، لوضع قوانين في مجال التبادل التجاري والتجارة. ونظرا لأن الخبراء الأجانب غالبا ما يغطون مجالات قامت الأونسيترال بتوثيقها فعلا، يمكن لزيادة الإلمام بنصوص الأونسيترال أن تحقق وفورات لتلك الحكومات في الوقت والأموال.

٨ - والأونسيترال لديها برنامج للتدريب وللمساعدة التشريعية التقنية ولكن نظرا لنقص الموظفين وغير ذلك من الموارد لا تستطيع أمانة اللجنة تلبية الطلب على هذه الأنشطة بشكل كامل. وهذه المسألة تثير قلقا بالغا. وينبغي بذل المزيد من الجهود للتعريف بنصوص الأونسيترال لا بالنسبة للمسؤولين الإداريين الحاليين فحسب بل أيضا للمحامين المقبلين وذلك بإدراج هذه النصوص في البرامج الدراسية لكليات الحقوق في الجامعات الأفريقية.

٩ - وفي وقت تنظر فيه الأمم المتحدة في اعتماد تدابير لتحسين كفاءتها ينبغي إيلاء اهتمام خاص لموقف الأونسيترال وأمانتها وإذا أريد أن يكون الإصلاح ذو مغزى فلا يمكن اختزاله ليصبح عملية ''تخفيض وإلغاء''، ويجب أن يخصص للأنشطة والبرامج موارد تتناسب مع أهميتها. وقال إنه يأمل في أن تحاكي اللجنة السادسة اهتمام الدول الأعضاء في الأونسيترال بتعزيز أمانة اللجنة بدرجة كبيرة.

١٠ - وقد كررت الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من قرارها ٥٦/٧٩، تأكيد طلبها من الأمين العام أن يقوم، نظرا لزيادة برنامج عمل الأونسيترال، بتعزيز أمانتها في حدود الموارد المتاحة في المنظمة بحيث يكفل تنفيذ برامجها.

١١ - وخلال العام الماضي، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما متعمقا للشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبينما كان التقييم العام لأنشطة فرع القانون التجاري الدولي، الذي يعمل بوصفه أمانة الأونسيترال، إيجابيا إلى حد كبير، فقد وجدت الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب بضعة مجالات قابلة للتحسين، وقدم توصيات بهذا الخصوص (A/57/17، الفقرة ٢٦٠).

١٢ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل الموسع للأونسيترال ذكر تقرير المكتب أنه قد أعرب عن شكوك بالنسبة لاستطاعة فرع القانون التجاري الدولي الاحتفاظ بالجودة والفعالية اللتين تتسم بهما أعماله نظرا للحقيقة المتمثلة في أن الموارد من الموظفين ما زالت عند المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٦٨. وأوضح التقرير كذلك أنه قد آن الأوان لإجراء تحليل وإعادة تقييم للاحتياجات من الموظفين وغير ذلك من أشكال الدعم اللازمة لأفرقة العمل الموسعة، وقدم المكتب توصية في هذا الشأن (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦١). وقد سرّت اللجنة لما علمته من أن مكتب الشؤون القانونية قام بصياغة تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، من شأنها إذا أيدتها الوحدات المختصة على صعيد الأمانة العامة، ووافقت عليها الجمعية العامة، أن تزيد موارد أمانة الأونسيترال زيادة كبيرة.

١٣ - وقال إن اللجنة قامت في ضوء هذه المعلومات، باعتماد التوصية الواردة في الفقرة ٢٧١ من تقريرها. وأعرب عن رغبته في عرضها بإيجاز.

١٤ - أولا، تحديث معايير القانون الخاص بشأن التجارة الدولية ضروري لدعم التنمية الاقتصادية ولتصميم اقتصاد مستدام.

١٥ - ثانيا، ثمة طلب واضح من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، لقيام الأونسيترال بإعداد معايير قانونية للاقتصاد العالمي في عدد متزايد من المجالات. وكنتيجة لذلك تضاعف عدد المشاريع المدرجة في جدول أعمال اللجنة بل زاد عن الضعف في عام ٢٠٠١ بالمقارنة بالسنوات السابقة، مما يزيد من الحاجة إلى التنسيق بين منظمات التجارة الدولية الأخرى والأونسيترال. ويساور اللجنة القلق أيضا إزاء زيادة الطلبات الملقاة على كاهل موظفي أمانة الأونسيترال زيادة كبيرة والناشئة من زيادة برنامج العمل وعدم استطاعتها أداء جميع المهام المنوطة بها.

١٦ - وختاما تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن ينظر في تدابير لتعزيز أمانة الأونسيترال بدرجة كبيرة في حدود

الموارد المتاحة في المنظمة خلال فترة السنتين الراهنة إذا أمكن ذلك وعلى أية حال خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٧ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): قال إن أعمال الأونسيترال تتمشى بشكل تام مع الغايات المبينة في إعلان الألفية وتؤكد سيادة القانون في العلاقات الدولية. ويشهد اعتراف الكثير من الدول بالاتفاقيات، والقوانين النموذجية، والأدلة التشريعية وغيرها من الصكوك التي تعدها الأونسيترال على النوعية الرفيعة لهذه النصوص التي يقوم بإعدادها خبراء يمثلون بلدان وحضارات ونظم قانونية مختلفة. وقد صدقت حكومته على تسع من اتفاقيات الأونسيترال؛ وفي عام ٢٠٠٢ صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة التي سيبدأ سريانها في بيلاروس في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتستعمل القوانين النموذجية التي تعدها الأونسيترال أيضا في بلده على نطاق واسع في إعداد ومواءمة التشريعات.

١٨ - ويؤيد وفده المبادرات الرامية إلى تعزيز أمانة الأونسيترال بغية زيادة فعالية أعمالها ولا سيما في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك في مجال التدريب والمساعدة التقنية في القانون التجاري الدولي. وتطالب حكومته الدول والمنظمات الدولية وغيرها من الهيئات المهتمة النظر في تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للأونسيترال لدعم الخطط التي عرضتها أمانتها. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لتشجيع زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أعمال الأونسيترال عسى أن تؤخذ مصالحها في الحسبان على نحو أكمل في الأفرقة العاملة التابعة للجنة.

١٩ - ويرى وفده أنه ينبغي إعطاء الأولوية لقيام أمانة الأونسيترال بإعداد مشروع تقرير بشأن التنفيذ التشريعي لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها التي هي أحد الاتفاقات الدولية الأساسية في مجال تسوية النزاعات التجارية.

٢٠ - ولاحظ مع الارتياح الأعمال التي أنجزها في عام ٢٠٠٢ الفريق العامل المعني بالتحكيم التي جعلت من الممكن اعتماد مشروع القانون النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة ومما لا شك فيه أن القانون النموذجي إلى جانب قواعد الأونسيترال للتوفيق يقدم مساهمة كبيرة في إنشاء نظام عادل وفعال لتسوية النزاعات التجارية. ومن المأمول أن ينجح الفريق العامل في معالجة البنود الأخرى المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما، اشتراط الشكل الكتابي لاتفاق التحكيم وقابلية تنفيذ تدابير الحماية المؤقتة.

٢١ - وسيساعد النجاح في إنجاز العمل المتعلق بمشروع المادة ٧ الجديدة من قانون التحكيم النموذجي الذي تعده الأونسيترال في التغلب على اختلافات الرأي بالنسبة إلى الشكل الذي ينبغي أن يأخذه مشروع الصك التفسيري المتعلق بالمادة الثانية (٢) من اتفاقية نيويورك. ويرى وفده، المهتم بالحصول على تفسير شامل ورسمي لذلك الحكم، أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لإعداد بروتوكول تعديلي.

٢٢ - وفي بيلاروس، كما في غيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ما زالت التشريعات المتعلقة بالتجارة الالكترونية في مهدها؛ ولذلك يتابع وفده باهتمام نظر الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية في إمكانية وضع صك دولي يعالج التعاقد الالكتروني. وإجمالا، يتفق وفده مع الرأي القائل بأن هذا الصك يمكن أن يضع الأساس اللازم لصياغة اتفاقية دولية تكون بدورها خطوة هامة نحو إنشاء نظام قانوني للتجارة الالكترونية يكون متجانسا وواضحا. وفي الوقت نفسه، يرى وفده أن الشواغل التي أعرب عنها في

الفريق العامل وفي اللجنة بشأن إمكانية إنشاء نظم متمانعة تتعلق بالتعاقد الالكتروني، تقوم على أسس قوية.

٢٣ - ويرحب وفده بقيام الفريق العامل المعني بالنقل في دورته التاسعة ببدء العمل على مشروع صك بشأن قانون النقل. ونظرا لموقع بلده الجغرافي يأمل وفده ألا تقتصر الاتفاقية المعتزم وضعها على أساس تلك الوثيقة على تغطية النقل البحري فحسب بل أن تشمل أيضا ما يسمى بعمليات النقل المتعدد الوسائط (من الباب إلى الباب). وبالرغم من أنه قد يكون من الصعب تحديد الروابط بين الوثيقة التي تجري صياغتها والاتفاقات الدولية القائمة المنظمة للنقل الداخلي، من شأن النجاح في هذه المسألة أن يجعل من الممكن سد الثغرات الكبيرة الموجودة في قانون النقل الدولي في الوقت الذي تجري فيه تنمية عمليات النقل من الباب إلى الباب.

٢٤ - ولا يزال وفده يرى أن ثمة ما يبرر زيادة عدد أعضاء الأونسيترال. وهو على استعداد لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة في الدورة الراهنة للجمعية العامة على أساس أن يبقى عدد أعضاء اللجنة صغيرا نسبيا لكي يتسنى ضمان فعاليتها في الوقت الذي تؤخذ فيه اهتمامات كل المجموعات الإقليمية في الحسبان.

٢٥ - **السيد مارشيك** (النمسا): قال إنه يرحب باعتماد اللجنة لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي. وقد تابعت النمسا أيضا باهتمام كبير النقاش الجاري بشأن البنود الأخرى لعمل اللجنة. وفيما يتعلق بمشاريع الهيكل الأساسي الممولة تمويلا خاصا، ما زالت النمسا مهتمة بوضع قانون نموذجي بشأن هذا الموضوع، يكون من شأنه إعطاء مؤشر مطمئن للمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص. وينبغي على اللجنة أن تضمن قيام مختلف الأفرقة العاملة بتنسيق أعمالها وتجنب ازدواج العمل مع منظمات أخرى عاملة في نفس الميدان.

٢٦ - وأشاد بالدور الذي أدته أمانة الأونسيترال في جمع ونشر السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وفي تنظيم حلقات دراسية في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية. وأعرب عن أسفه للقيود المفروضة على هذه الأنشطة جراء محدودية الموارد. ونظرا لتعاظم الاهتمام بإصلاح القانون التجاري وازدياد عبء عمل اللجنة، فإن من دواعي سرور وفده إقرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بضرورة إعادة تقييم الاحتياجات فيما يتعلق بالموظفين وعوامل الدعم الأخرى. والنمسا تؤيد توصية اللجنة بأن يطلب من الأمين العام تعزيز أمانة الأونسيترال بدرجة كبيرة في حدود الموارد المتوفرة. أما فيما يتعلق بتوسيع عضوية الأونسيترال، فإن حكومته تدعم الفكرة من حيث المبدأ وهي على ثقة بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق على صيغة دقيقة للقيام بذلك.

٢٧ - **السيد ميرازائي - ينغيجه** (جمهورية إيران الإسلامية): أشاد باللجنة لاضطلاعها بدورة مثمرة أخرى، وبالأخص تؤيد إيران القرار الذي اتخذته اللجنة والمتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي والدليل المتعلق باشتراعه الإرشادي واستعماله.

٢٨ - ويرى وفده أنه ينبغي للجنة أن تقرر في الدورة الحالية توسيع عضوية اللجنة، وذلك بهدف زيادة المشاركة الفعالة في أنشطتها، والمحافظة على طابعها التمثيلي وتعزيز مقبولية نصوص الأونسيترال. فإذا تألفت اللجنة من ٦٠ أو ٦٥ دولة عضوا فبإمكانها إذ ذاك أن تكون ممثلة مع بقائها فعالة. وينبغي أن يتجلى في توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وفي ضوء انضمام تيمور - ليشتي مؤخرا إلى مجموعة الدول الآسيوية، فإن المجموعة تتوقع أن يؤخذ عدد أعضائها الحاليين وكذلك الدور المهم الذي تؤديه في التجارة الدولية في الاعتبار عند توزيع المقاعد. كما أن حكومته تأمل أيضا في ازدياد مشاركة البلدان النامية في أعمال اللجنة مع توسيع العضوية.

٢٩ - وتبين الملاحظات الأولية أن تشكيل ستة أفرقة عاملة تتناول ستة مشاريع مستقلة في نفس الوقت من شأنه أن يرهق أمانة الأونسيترال بالعمل. ولذلك فإن وفده يؤيد التوصية بتعزيز الأمانة في حدود الموارد المتوافرة في المنظمة. وتقدر حكومته الجهود التي بذلتها الأمانة في ميداني التدريب وتقديم المساعدة التقنية وتود أن تؤكد على أن هذه الأنشطة ينبغي أن تتواصل في المستقبل.

٣٠ - **السيد كائن** (المملكة المتحدة): أعرب عن الارتياح لنتائج العمل المتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، الذي تجنب الإفراط في تنظيم عملية تتسم أصلا بطابع غير رسمي. وقال إن المملكة المتحدة يسرها أن تشارك في الأفرقة العاملة بشأن التحكيم وقانون الإعسار. وهي مدركة لقيمة اعتماد نهج متسق للنصوص المتعلقة بالإعسار والمصالح الضمانية، لكنه حذر من أن الجهود المبذولة لضمان الاتساق ينبغي ألا تعيق التقدم فيما يتعلق بالدليل التشريعي بشأن الإعسار. وأضاف أن حكومته تتهيأ لمشاورة جهات من أصحاب المصالح في المملكة المتحدة بشأن العمل على قانون النقل.

٣١ - وختم حديثه قائلا إن وفده يؤيد المقترحات المنادية بتوسيع عضوية الأونسيترال ويؤيد مضاعفة عدد الأعضاء والاحتفاظ بالتوزيع الجغرافي الحالي كما أنه يؤيد أيضا من حيث المبدأ المقترحات الهادفة إلى تعزيز أمانة الأونسيترال في حدود الموارد المتوفرة.

٣٢ - **السيد أكاماتسو** (اليابان): قال إنه يرحب بالتقدم المهم الذي أحرزته اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين، لا سيما باعتمادها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، الذي لا بد من أن يترك آثارا فعلية على الممارسة العملية ويعزز الاستقرار في مجال المعاملات التجارية الدولية. وبالنظر لكون اليابان عاملة على سن تشريع محلي منسجم مع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي، فإن وفده يتابع باهتمام أيضا المناقشات الجارية في الفريق العامل بشأن الشكل الكتابي لاتفاق التحكيم وتدابير الحماية المؤقتة.

٣٣ - ويعتبر توحيد القوانين المتعلقة بنقل البضائع بحرا أمرا عظيم الأهمية بالنسبة لليابان. وهي تأمل في أن تسهم في أعمال اللجنة بشأن التجارة الإلكترونية من خلال ما لها من خبرة في مجال التشريعات المتعلقة بالعقود التي يبرمها المستهلكون بالوسائل الإلكترونية. وفي مجال قانون الإعسار، ترحب اليابان بالجهود التي يبذلها الفريق العامل والهادفة إلى وضع دليل تشريعي، مما يتيح مجال اعتماد نهج مرن من شأنه أن يُسهم إسهاما قيما في معالجة الاختلافات الكائنة بين بلد وآخر في مجالات ذات صلة من القانون. كما أنه من الملائم كذلك للفريق العامل المعني بالمصالح الضمانية أن يضع إطارا قانونيا مرنا.

٣٤ - ويرحب وفده بالتوصية الهادفة إلى توسيع عضوية اللجنة، لكنه يود التشديد على أهمية التوزيع الجغرافي العادل وواقع التجارة الدولية بالنسبة لتوزيع المقاعد الجديدة. وبما أن تيمور - ليشتي انضمت إلى الأمم المتحدة، فإن مجموعة الدول الآسيوية أصبحت مساوية لمجموعة الدول الأفريقية، وفضلا عن ذلك فإن البلدان الآسيوية باتت تؤدي دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. ولهذه الأسباب، ينبغي زيادة نسبة تمثيل المجموعة الآسيوية في اللجنة.

٣٥ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إن التطورات الجارية في العلاقات التجارية الدولية والتكنولوجيات الجديدة أضفت على عمل اللجنة أهمية أكبر. وسنغافورة، الملتزمة بهدف اللجنة الرامي إلى تحقيق التناسق للقانون التجاري الدولي، كانت ممثلة في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة وقد أسهمت إسهاما فعالا في عمل عدة أفرقة عاملة. كما أن سنغافورة

تفخر بأنها كانت قادرة على مساعدة الأونسيترال ودعمها في مجال التدريب وتقديم المساعدة التقنية بإسهامها في تقديم أعضاء لأفرقة التدريب وتنظيم مؤتمر بشأن تحقيق تناسق القوانين التجارية الدولية. وفي ضوء الزيادة الكبيرة في أعباء عملها، التي هي نتيجة للتطورات السريعة لعولمة التجارة وزيادة الطلب على توحيد التشريعات التجارية، فإن اللجنة يلزمها الحصول على موارد تتناسب مع عملها.

٣٦ - ويؤيد وفده توسيع عضوية اللجنة لتمكين مزيد من البلدان من المشاركة في مجال ذي أهمية أساسية في نهوضها الاقتصادي ويأمل في أن يجري البت في المسألة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٧ - **السيدة ميللر** (السويد): تحدثت أيضا باسم أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وقالت إن الدورة الخامسة والثلاثين للجنة كانت مثمرة للغاية، والإنجازات التي أُفيد عنها برهنت على أن أساليب العمل المنقحة جعلت القيام ببرنامج العمل الجديد الطموح أمرا ممكنا. وبلدان الشمال تتفق مع الرأي القائل بأن توسيع عضوية اللجنة من شأنه زيادة فعاليتها، لكنها تخشى من أن مضاعفة عدد الأعضاء قد يكون له آثار مالية غير مرغوب فيها وقد يقوض فعاليتها. ولذلك فإن هذه البلدان تفضل اعتماد زيادة أكثر تواضعا، لكنها ستنضم إلى توافق الآراء بشأن هذه النقطة.

٣٨ - **السيد سو واي** (الصين): أشار إلى أن الأونسيترال استمرت السنة الفائتة في إحراز تقدم في عملها الموثوق وذي النظرة التطلعية. وقد استطاعت اللجنة، بفضل ترتيب أكثر منطقية لجدول أعمالها، من إكمال نظرها في جميع بنود جدول أعمالها، فخصص الوقت الكافي لكل بند، وتوصلت إلى توافق آراء بشأن متابعة عملها. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت الجلسات في أوانها، مما أدى إلى تعزيز فعالية اللجنة ومعدل استخدام الموارد.

٣٩ - وينبغي للجنة أن تواصل تعزيز مساعدتها التقنية وأنشطتها التدريبية في البلدان النامية، آخذة في الاعتبار بشكل كامل الاختلاف في مستويات نموها وتشريعاتها. ولدى وضعها لمشاريع الاتفاقيات والقوانين النموذجية، ينبغي للجنة أن تبذل جهدا أكبر لكي تعكس في عملها آراء جميع الأطراف والظروف والاحتياجات الحالية لمختلف البلدان، بحيث تحظى اتفاقياتها وقوانينها النموذجية بقبول أوسع نطاقا.

٤٠ - ويرى وفده أن توسيع عضوية اللجنة ضروري لضمان تمثيلها لجميع التقاليد القانونية والنظم الاقتصادية في العالم. ونظرا لتكوينها الحالي، فإن عدد المقاعد التي تحتلها بعض المناطق في اللجنة لا يتناسب مع تمثيلها في الأمم المتحدة. ويأمل وفده في أن يكون التوصل إلى توافق آراء بشأن توسيع العضوية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة أمرا ممكنا.

٤١ - **السيدة سيمامبو كاليما** (أوغندا): قالت إنها ترحب بالإنجازات التي حققتها اللجنة في الدورة الخامسة والثلاثين، لا سيما باعتمادها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي. وفي حين أن الهدف من القانون النموذجي هو تطبيقه على تسوية النزاعات التجارية الدولية، لكن بالإمكان تعديله بسهولة لكي يطبق على التوفيق التجاري المحلي كذلك، وهي تحث الدول على اعتماده بأقل ما يمكن من التغييرات من أجل تأمين التوحيد وتجنب حالات تنازع القوانين المحتملة. ومع أنه ما زال ينبغي عمل الكثير بما يتعلق بالتدابير المؤقتة لحماية التحكيم وتنفيذها، فإن اللجنة تستحق الثناء على التقدم الذي أحرزته حتى الآن في مجال التحكيم التجاري الدولي.

٤٢ - ولاحظت بارتياح أن اللجنة قررت وضع نظام لإعسار الشركات في شكل دليل تشريعي بدلا من قانون

نموذجي، وذلك نظرا للصعوبات المترافقة مع هذا الموضوع على الصعيد الدولي التي تدخل فيها خيارات حساسة واجتماعية – سياسية متباينة. وقالت إنها تتطلع إلى النتيجة النهائية التي يجري فيها دمج آراء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في هذا المجال.

٤٣ – وقالت إنها تقر بوجود صلة وثيقة بين المصالح الضمانية وعمل اللجنة الجاري بشأن قانون الإعسار، وهي توصي بتنسيق العمليتين. فالتشريعات الحديثة المتعلقة بالقروض المضمونة تعود بالمنفعة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا، وزيادة النمو الاقتصادي التي تتيحها هذه القوانين تبدو جذابة للغاية بالنسبة لبلدان كأوغندا. وقالت المتحدثة إنها تدعو اللجنة إلى مواصلة عملها بشأن المشروع الأولي للدليل التشريعي المتعلق بالمعاملات التجارية المعززة بضمانات.

٤٤ – ويتطلع وفدها إلى نتيجة مشاورات اللجنة الجارية بشأن الصكوك الدولية التي تعالج إبرام العقود إلكترونيا، فضلا عن الدراسة الاستقصائية بشأن العوائق القانونية التي تعترض وضع الصكوك المتصلة بالتجارة الالكترونية والتجارة الدولية. وأعربت المتحدثة أيضا عن ارتياحها للعمل الذي قامت به اللجنة حتى الآن في وضع صك ينظم النقل الدولي للسلع بحرا؛ لكن وفدها يرى أن صكا كهذا ينبغي أن يغطي عمليات النقل من مرفأ إلى مرفأ وكذلك من الباب إلى الباب، وذلك نظرا لأهمية حرية تدفق السلع وخفض نفقات المعاملات التجارية بالنسبة للبلدان غير الساحلية كأوغندا.

٤٥ – ويتيح توسيع عضوية اللجنة مجال الإفادة من مجموعة أكبر من الخبراء من أنظمة قانونية واقتصادية مختلفة دون أن تترتب عليه آثار مالية إضافية. ويفضل أن تتألف العضوية من ٤٨ دولة على الأقل وعلى أساس توزيع جغرافي واسع وعادل.

٤٦ – وأخيرا، لاحظت مع الارتياح المساهمات المقدمة إلى برنامج التدريب والمساعدة وإلى الصندوق الاستئماني للمساعدة على السفر إلى البلدان النامية الأعضاء في اللجنة. وقالت إن وفدها يؤيد نداء الأمانة الداعي إلى تقديم مزيد من المساهمات ودعت الجمعية العامة مرة أخرى إلى أن تطلب تدخل الأمين العام بحيث تتمكن أمانة اللجنة من الاستمرار في تنفيذ برنامج اللجنة ونشر أعمالها.

٤٧ – **السيد لوباتش** (الاتحاد الروسي): رحب باعتماد القانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، وهو قانون متوازن ويأخذ في الاعتبار التوجهات المعاصرة وممارسات الدول. وقد نجح القانون في تحاشي إجراءات التوفيق المفرطة، وضمن استقلالية الأطراف، ويأمل وفد بلاده عدم إدخال تغييرات جوهرية على هذا القانون عندما يتم اعتماده على الصعيد الوطني، وذلك حتى يتسنى ضمان توحيد المعايير الوطنية للقانون التجاري.

٤٨ – ويلاحظ وفد بلاده مع الارتياح مواصلة اللجنة لعملها في مجال مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، ويمثل هذا المجال أحد المجالات ذات الأهمية الخاصة لحكومة بلاده. والتقدم المحرز بشأن وضع مشروع لأحكام تشريعية نموذجية يبعث الأمل في أن تصبح هذه الأحكام في وقت قريب إضافة مهمة لمشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع الهيكل الأساسي الممولة من القطاع الخاص.

٤٩ – وقد واكب ظهور عصر المعلومات تكثيف ملحوظ في جميع مجالات النشاط البشري، بما في ذلك التجارة الدولية. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، يكتسب وضع معايير قانونية دولية تنظم التجارة الالكترونية أهمية متزايدة باستمرار للمعاملات التجارية بين الدول. ولذلك يؤيد وفده الجهود التي تبذلها الأونسيترال، وأفرقة عملها ذات الصلة، من أجل وضع صك دولي بشأن التعاقد الإلكتروني.

٥٠ - وفي ضوء ما طرأ مؤخرا من زيادة في برنامج عمل اللجنة، يعتقد وفده أن الموارد المالية والبشرية لأمانة الأونسيترال ينبغي تعزيزها في حدود الموارد المتاحة. وأعرب عن تأييد وفده أيضا لتوسيع عضوية الأونسيترال، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تعزيز صلاحيات اللجنة.

٥١ - **السيد هافراد** (الجزائر): أعرب عن ترحيبه باعتماد مشروع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي، الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في وضع إطار تشريعي موحد لتقديم حلول عادلة تتسم بالكفاءة للمنازعات التجارية الدولية. وأعرب أيضا عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في مجالات التحكيم، وقانون الإعسار، والتجارة الإلكترونية، ومشاريع الهيكل الأساسي الممولة من القطاع الخاص، والمصالح الضمانية، وقانون النقل. ومن الجلي أن ما يجري من تنسيق حاليا بين الفريق العامل المعني بقانون الإعسار والفريق العامل المعني بالمصالح الضمانية سيعزز من عمل اللجنة ويشجع توحيد معايير القانون الدولي، وتحقيق تناسقها.

٥٢ - ودعا إلى توسيع عضوية اللجنة في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى لها الاستمرار في تمثيل جميع التقاليد القانونية والنظم الاقتصادية، وحتى تتمكن من الاضطلاع بأعباء الولاية المنوطة بها بشكل أكثر فعالية. ويفضل وفده أن تتكون اللجنة من ٦٠ دولة عضوا، وأن يجري توزيع هذه العضوية بشكل يتوخى الإنصاف بين المجموعات الإقليمية. ودعا في الختام إلى تخصيص موارد مالية إضافية لبرامج اللجنة في مجالي التدريب والمساعدة التقنية، لا سيما تلك البرامج الموجهة إلى البلدان النامية، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٣ - **السيدة وليامز** (كندا): قالت إن اللجنة، فضلا عن انتهائها من إعداد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي فإنها تقوم بعمل ضروري، يتسم بحسن التوقيت، بشأن التحكيم، كما أنها تحقق تقدما قيما بخصوص المسائل الأخرى المعروضة عليها. وتتطلع كندا إلى المناقشات المتعلقة بالعوائق القانونية التي تعترض وضع صكوك تتعلق بالتجارة الإلكترونية والتجارة الدولية، وبشأن العقبات التي تعترض صياغة صك دولي يتناول مسألة التعاقد الإلكتروني، والانتهاء من إعداد الأحكام التشريعية المتعلقة بتمويل القطاع الخاص لمشاريع الهيكل الأساسي. وحثت جميع الدول على المشاركة في هذه المداولات حتى تضمن توافق النتائج النهائية مع احتياجاتها ومصالحها.

٥٤ - وتتطلب الزيادة الملحوظة في عدد المشاريع التي تتولاها اللجنة منح أمانتها موارد كافية. وتؤيد كندا بشدة التوصية بتوسيع عضوية اللجنة في أسرع وقت ممكن. والدول التي لا تتمكن حاليا من المشاركة سيتسنى لها، كأعضاء، التعبير عن وجهات نظر تمثل منظورا أوسع نطاقا، وسيكون من الأرجح عندئذ أن تقر الدول ما يجري وضعه من نصوص. وستؤدي زيادة عدد المقاعد إلى النهوض بعمل اللجنة في مجال القانون التجاري الدولي، وزيادة للتعريف باللجنة ومنتجاتها داخل منظومة الأمم المتحدة. واعترافا بما طرأ من زيادة على عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٣، وهو التاريخ الذي شهدت فيه اللجنة آخر توسيع لعضويتها، ينبغي توسيع عضوية اللجنة لوضعها على قدم المساواة مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها في المجالات ذات الصلة، مما يسهل التنسيق فيما بين هذه الهيئات ويظهر أهمية القانون التجاري الدولي في الوقت الراهن. وينبغي للجنة الموسعة الإبقاء على أساليب عملها، بما في ذلك اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء، كما ينبغي ألا يترتب على توسيع العضوية أية آثار ذات شأن تتعلق بالتكلفة، إذ أن ما يزيد كثيرا على ٣٦ دولة تحضر بالفعل الجلسات العامة، وجلسات أفرقة العمل.

٥٥ - **السيد روزاند** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تأييد وفده لعمل اللجنة وأمانتها. ويؤيد وفده أيضا القرار الذي يحال بموجبه قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وحث الدول عن أن تدرج في نظمها المحلية الأحكام الواردة في ذلك النص.

٥٦ - وأثنى على اللجنة لما تواصل إحرازه من تقدم في مجالات من قبيل حالات الإعسار عبر الحدود، والتحكيم التجاري، والتجارة الإلكترونية، ونقل البضائع وتمويل المشاريع، وأعرب عن اعتقاده بأن تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية، والسعي إلى إيجاد حلول تفيد منها البلدان النامية بشكل كبير، ينبغي أن يكونا على رأس أولويات اللجنة.

٥٧ - ولاحظ مع الارتياح العمل الذي تقوم به الأمانة لتعزيز تناسق القانون من خلال النظام المخصص لنشر قانون الدعوى بنصوص الأونستيرال بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وتوسيع نطاق هذا الجهد ليشمل المعلومات المتعلقة بالتوجهات الواردة في القرارات، وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وقال إن العمل الجاري في مجال توحيد القانون الخاص هو أيضا ذو أهمية، ورحب بالطريقة الفعالة لتقسيم العمل التي تتبعها اللجنة في مجالات من قبيل التمويل المكفول بضمان.

٥٨ - وقد ناقشت اللجنة الزيادة الملحوظة التي طرأت على مستوى العالم بأسره في أنشطة التدليس، بما في ذلك استخدام الوثائق التجارية ووثائق التبادل التجاري بشكل قائم على التدليس، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى مسألة المسؤوليات المدنية باعتبارها موضوعا محتملا للأعمال المقبلة. وشجع الدول الأخرى وقطاعات الأعمال التجارية والشركات التجارية في أي بلد على المشاركة في إعداد دراسة لتحديد نطاق المشكلة، وتأثيرها على التجارة المشروعة، وما يمكن أن يكون لها من آثار غير متناسبة بالنسبة للبلدان النامية، وإمكانية اتخاذ إجراءات بغية تحديد ما إذا كانت هذه المواضيع تقع ضمن نطاق عمل اللجنة.

٥٩ - وأضاف أنه في حين أن تحديد الحجم المناسب لتوسيع عضوية اللجنة هو أمر تعالجه اللجنة السادسة، فإن وفده يؤيد هذا التوسع على أي مستوى ما دام ذلك لا يؤثر على معدلات التمثيل النسبية للمناطق المختلفة.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات التي اتخذتها اللجنة وأمانتها مؤخرا لتجربة أساليب عمل جديدة، بما في ذلك تقصير فترات اجتماعات الأفرقة العاملة، متى تسنى ذلك، بيد أنه أضاف أن حدوث أزمة في الموارد المتاحة يبدو أمرا وشيك الوقوع، وناشد الأمين العام في هذا الصدد أن ينظر في تخصيص موارد إضافية لأمانة الأونسيترال، في حدود الموارد القائمة، عند إعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين التاليتين.

٦١ - **السيد جاكوفايديس** (قبرص): قال إن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي من المتوقع أن يعزز التجارة الدولية بطريقة فعالة من خلال تشجيعه استخدام التوفيق بشكل يمكن توقعه بدرجة أكبر كأسلوب لحل المنازعات وأن يشجع الدول على استخدام التقنيات الحديثة للتوفيق والوساطة. وما زالت اللجنة تنجز عملا مثمرا أيضا في مجالات الإعسار والمصالح الضمانية والتعاقد الإلكتروني وقانون النقل ومشاريع الهيكل الأساسي الممولة ذاتيا.

٦٢ - والعمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالتحكيم ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها يتسم بأهمية خاصة نظرا لأن عدم الامتثال لقرارات التحكيم يمكن أن يقوض بشكل خطير مصداقية العقود وفعالية التحكيم

الـذي أصبـح وسـيلة مـتزايدة الأهميـة لتسـوية المنازعـات في المؤسسات الدولية والوطنية.

٦٣ - ولضمان المشاركة النشطة لأكبر عدد من البلدان في عمل الأونسيترال فيما يتعلق بصياغة القوانين تؤيد قبرص التوسيع المقترح لعضوية اللجنة. وموقف وفده يتسم بالمرونة فيما يتعلق بحجم هذا التوسع ولكن ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لذلك هو أن تكون اللجنة ممثلة لجميع النظم القانونية والاقتصادية. وبلده الذي شارك في عمل اللجنة في مراحلها الأولى وتلقى مؤخرا مساعدة تقنية قيِّمة منها يرغب في أن يصبح عضوا فيها. وبالمثل فإن هنالك أسبابا وجيهة لزيادة موارد الأونسيترال من الموظفين ومواردها المالية حتى تستطيع أن تنجز الحجم المتزايد للأعمال التي تضطلع بها.

٦٤ - ويتعين أن يكون للمحامين الدوليين المعاصرين خبرة فنية في مجالي القانون الدولي العام والخاص وتساهم الأونسيترال في ذلك من خلال تعزيز تناسق القانون التجاري الدولي وتطويره تدريجيا ومن خلال تقديم المساعدة التدريبية والتقنية في الوقت نفسه.

٦٥ - **السيد لاكانيلاو** (الفلبين): لاحظ التقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته اللجنة في جميع مجالات عملها وأشار إلى أن ولايتها تتمثل في تعزيز زيادة تناسق القانون التجاري الدولي وتوحيده تدريجيا مع مراعاة مصالح البلدان النامية بشكل خاص. ولذلك يجب عليها أن تعمل من أجل إزالة المعوقات القانونية والتمييز في التجارة الدولية لما يتسمان به من الضرر وعدم الإنصاف للبلدان النامية. وكما ذُكر مؤخرا في الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تستطع أفقر البلدان في العالم تحقيق الازدهار بسبب النفاق الذي تمارسه البلدان الغنية التي شجعتها على فتح أسواقها في الوقت الذي تفرض فيه إعانات زراعية مدمرة وسياسات حمائية فاضحة. ولذلك فإن الدور الذي تؤديه اللجنة في تحقيق المساواة بوضع القواعد اللازمة يتسم بأهمية كبرى. كما ينبغي أن تزيد الأونسيترال من مساعدتها التقنية والتدريبية إلى البلدان النامية في مجال القانون التجاري الدولي كما يتعين أن تقدم الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تبرعات لتمويل حلقاتها الدراسية وبعثاتها الإعلامية في البلدان النامية.

٦٦ - ويجب تعزيز أمانة الأونسيترال لكي يمكنها معالجة الزيادة في حجم عملها. ويؤيد وفده كذلك التوسيع المقترح لعضوية اللجنة وإن كان موقفه يتسم بالمرونة إزاء حجم هذه الزيادة. ولكن المبدأ الهام هو ضمان التوزيع الإقليمي العادل للمقاعد الجديدة نظرا لأن النسبة الحالية تتسم بعدم الإنصاف التام بالنسبة للمجموعة الآسيوية وهي أكبر المجموعات الإقليمية الخمس وتساهم مساهمة كبيرة في التجارة الدولية. وقال إن وفده يؤيد النهج التوفيقي الذي اقترحته النمسا بشأن هذه المسألة.

٦٧ - **السيد هوانغ شول كيو** (جمهورية كوريا): أعرب عن ترحيبه بنجاح الأونسيترال في معالجتها قضايا تجارية دولية أساسية وتوفيرها إطار قانوني سليم. وقال إن أحد الإنجازات الرئيسية هو إكمال قانون الأونسيترال النموذجي الذي يجب أن تعتمده الجمعية العامة من شأنه بلا شك تشجيع استخدام التوفيق وتعزيز إنفاذ اتفاقات التسوية. وينبغي أن تسعى اللجنة بعد ذلك إلى التوصل إلى توافق آراء في أسرع وقت ممكن، بطريقة تحترم بشكل كامل النظم القانونية المختلفة، بشأن القضايا الأساسية الأخرى التي تجري مناقشتها ولا سيما اشتراط اتفاقات التحكيم الخطية والتدابير المؤقتة للحماية.

٦٨ - ويؤيد وفده نهج الدليل التشريعي بشأن قانون الإعسار لأنه يوفر المرونة بالرغم من أنه يتعين أن يتسم تصرف اللجنة بالدقة إلى أكبر قدر ممكن في التوجيه الذي

توفره. وينبغي عليها أن تسعى إلى إكمال مشروع الدليل التشريعي في السنة القادمة وأن تسرع أيضا في إنجاز عملها في مجال التجارة الإلكترونية والمصالح الضمانية وقانون النقل ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة ذاتيا حتى تستطيع الدول اعتماد التشريعات الحديثة اللازمة من أجل التنمية الاقتصادية والعلاقات الودية.

٦٩ - أما توسيع عضوية اللجنة فأمر عاجل وينبغي الفصل فيه في الدورة الحالية لأن اللجنة ستكون عندئذ أكثر تمثيلا وإظهارا للأعراف القانونية والنظم الاقتصادية المختلفة كما ستصبح نصوصها مقبولة لجميع الدول. وينبغي أن تضم اللجنة الموسعة ٦٠ دولة على الأقل مما يتيح عضويتها للدول التي تحضر عادة دوراتها ولأفرقتها العاملة. وينبغي أن يكون مبدأ التمثيل الجغرافي العادل أحد الاعتبارات الرئيسية.

٧٠ - **السيد بليس** (أستراليا): أعرب عن ترحيبه بإعداد الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوفيق التجاري الدولي. وقال إن وفده يتطلع إلى إنهاء الدليل وإلى إصدار واستخدام القانون النموذجي الذي سيجري نشره في وقت متزامن. ويرحب الوفد أيضا بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بقانون النقل عن مشروع الصك المتعلق بنقل السلع عن طريق البحر وهو موضوع يتسم بأهمية قصوى للدول الجزرية مثل أستراليا. ولاحظ مع الارتياح أن مشروع النص يشمل مجموعة واسعة من القضايا وأعرب عن امتنانه للدعم الذي وجده الاقتراح الأسترالي لتعزيز الأحكام المتعلقة بنقل السلع الحساسة للحرارة.

٧١ - وأثنى على التقدم المحرز في إعداد دليل تشريعي جديد بشأن الإعسار وقال إن وفده يتطلع إلى تأييد اللجنة لمشروع نهائي له إما في الدورة السادسة والثلاثين أو في الدورة السابعة والثلاثين. وهو واثق من أن الناتج النهائي سوف يجد قبولا واسع النطاق. ويتطلع وفده أيضا للاستمرار في المشاركة في أنشطة الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية.

٧٢ - ويضع برنامج العمل الحالي للجنة ضغطا غير ملائم على موارد أمانة الأونسيترال مما يضر في النهاية بموظفيها. ونظرا لعدم رفع مستوى فرع القانون التجاري الدولي إلى شعبة تابعة لمكتب الشؤون القانونية فإن من الواضح أن بعض العناصر الحالية للبرنامج ربما يتعين تقليصها. ومن المأمول ألا يؤثر هذا التقليص في المشاريع التي توشك على الاكتمال وأن يشمل بدلا من ذلك تأجيل مؤقت للعمل الجديد بشأن المسائل التي تنطوي على الاستخدام الكثيف للموارد مثل المصالح الضمانية في المخزونات المشمولة بالأنشطة التجارية والتعاقد الإلكتروني. ولاحظ أيضا أن عقد اجتماعات للفريق العامل لمدة أسبوع واحد وهي طريقة للعمل اعتمدتها الدورة الرابعة والثلاثين للجنة قد تساهم في الضغط على موارد الأمانة وتشكل صعوبات كبيرة لبلدان من قبيل أستراليا التي يتعين على مندوبيها السفر لمسافات بعيدة لحضور اجتماعات لفترة قصيرة. ولذلك ينبغي أن تبقى طرق العمل الجديدة قيد الاستعراض الدقيق مع مراعاة تلك العوامل.

٧٣ - وأخيرا أعرب عن تأييده لتوسيع عضوية اللجنة ما دام التوسيع يتقيد بمبدأ التمثيل الجغرافي التناسبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.